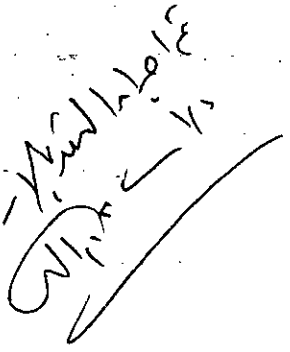

وسائل حماية البيئة في ضوء قانون المرافعات

دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة

رســـــالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون الخاص

مقدمة من الباحث

محمود فخر الدين عثمان

وقد تألفت لجنة الحكم والمناقشة على هذه الرسالة من السادة:

أ.د أسامة أحمد شوقي المليجي رئيسًا ومشرفًا

رئيس قسم المرافعات المدنية والتجارية

كلية الحقوق – جامعة القاهرة

أ.د علي رمضان علي بركات عضوًا

أستاذ ورئيس قسم المرافعات المدنية

جامعة بني سويف

أ.د سحر عبد الستار أمام عضوًا

أستاذ ورئيس قسم المرافعات المدنية

جامعة المنوفية

١٤٣٦هـ ٢٠١٥م

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ
قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ . أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ
الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾

صدق الله العظيم

(سورة البقرة، الآيتان ١١، ١٢)

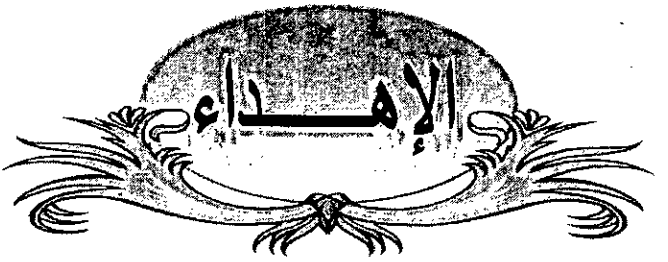

إلى مَنْ :

أوصى بهما ربي

وأَلْهَمَا حُبَّ العلم فؤادِي

وكَافَحَا حتَّى نلتُ أُمنياتِي

منبعِ وُجودي

أبي .. أمي

وإلى مَن :

أَشُدَّ بها أَزرِي .. زوجتِي الغالية

وقرتَي عينَيَّ .. أبنَيَّ

جنات .. وأحمد

وإلى كُلِّ مَن

كان له الفضلُ عليَّ ولو بحرفٍ أو نصيحةٍ أو مساعدةٍ أو دُعاء

ليوفقني الله عز وجل ... فكانوا مثال الوفاء والإخلاص

إلى هؤلاء جميعا أهدي ثمرة جهدي

الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

(رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ)

(الأحقاف: ١٥)

الحمد لله حمدًا يبلغني رضاه، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم وعلى سائر أنبيائه ورسله، وآله الطيبين وصحبه المخلصين ومن اتبع هداه إلى يوم الدين، أما بعد:

فمن دواعي الوفاء حينما ينجز المرء عملاً أن يذكر من أعانوه وكانوا من ورائه ولا ريب أن أبدأ بالشكر الجزيل لعَلَم من أعلام قانون المرافعات الأستاذ الدكتور/ **أسامة أحمد شوقي المليجي** وفقه الله، الذي كان له الفضل الكبير بالتوجيه والإرشاد، وتبقى المفردة اللغوية قاصرة عن التعبير عما يختلج في داخلي من مشاعر الود والاحترام له، فأدعو الله أن يمتعه بالصحة والعافية ويمنحه المزيد من فضله.

كما أتقدم بالشكر والامتنان للسادة **أعضاء لجنة المناقشة** المحترمين الذين سيغنون رسالتي بملاحظاتهم وآرائهم السديدة التي ستثري موضوع بحثي المتواضع فجزاهم الله عني خير الجزاء.

والشكر موصولٌ إلى دار العروبة والعرب التي احتضنتنا بكرمها المعروف وحنانها والتي طالما تفيأنا ظلالها وروينا ظمأنا من نيلها والتي تولانا شعبها برعاية فشكرًا لأم الدنيا مصر العروبة حكومة وشعبًا على كل ما قدموه لنا من كرم ضيافة ليست بالجديدة على أمثالهم.

والفضل لا يوفيه الشكر أبدا فماذا أقول في حقكم يا مَن غمرتني أفضالكم التي لا يمكن أن أنساها ما حييتُ، فمن علمكم نهلتُ، وبتشجيعكم ودعمكم استطعت أن أخطوَ خطواتي في هذا الدرب، فكل الشكر والثناء والتقدير لكم يا أساتذتي الفضلاء وأخص منهم بالذكر الاستاذ الدكتور **صلاح ياسين الحديثي** والاستاذ الدكتور **عباس العبودي**.

كما أقدم باقةً من الورد محملة بكل الثناء والود والاحترام إلى د. **هالة صلاح الحديثي** والتي قدمت تعاونا كبيرا لتيسير الحصول على مصادر الدراسة.

وأتقدم بشكري إلى كل من ساهم وأعان في إنجاز الرسالة وأسأل الله أن يمكنني من رد هذا الجميل لهم، وأخصُّ بالذكر منهم المهندس **علي كريم أمين** والدكتور **علي صلاح الحديثي** والاستاذ **عدي سفر الحديثي**، فجزاهم الله عني خير الجزاء ...

وأؤكد أن أجمل آيات الشكر والعرفان لا تكفي بل أحس أن العبارة في ورقتي المتواضعة تعجز عن إيفاء كل ذي حق حقه؛ فالذي قدموه كثير، وما قمت به هو أقل من أن يوصف، وقد آتى الله عباده العلم على درجات وفوق كل ذي علم عليم.

الباحث

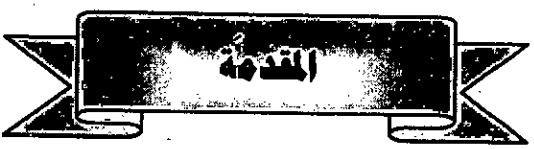

سنوضح مقدمة رسالتنا هذه من خلال الفقرات الآتية :

أولا : مدخل ممهد للتعريف بموضوع الرسالة :

انشغل الفكر العالمي – منذ سنوات خلت – بضرورة الحفاظ على البيئة من التلوث واستنزاف مواردها، ولاشك أنَّ البيئة – بوصفها تراثًا هامًا للإنسانية – تستحق كل اهتمام، ولاسيما بعدما أثبتت الدراسات العلمية أنَّ الإنسان يواجه اليوم مشاكل متعددة تهدد حياته؛ إلا أن أخطر وأشد هذه المشاكل يتمثل في مشكلة التلوث البيئي، حيث أضحت هذه القضية من القضايا الساخنة على مسرح الحياة اليومية، وخاصة بعد أن دق العلماء ناقوس الخطر، ونبهوا المجتمع الدولي بضرورة تكثيف الجهود للحد من تردي الأنظمة البيئية وهدر الموارد الطبيعية وذلك من خلال الاستخدام المفرط لها.

ومن جانب آخر فإن تلوث عنصر ما من عناصر البيئة سيؤدي بالنتيجة إلى تلوث بقية العناصر وذلك لكون البيئة بعناصرها المختلفة تشكل نوعًا من التوازن البيئي، فعلى سبيل المثال تلوث الهواء بالدول الصناعية سيؤدي إلى سقوط الأمطار الحامضية التي ستعمل على تلويث التربة والمسطحات المائية والأشجار والإضرار بصحة الناس، زيادة على أن تلوث الهواء ينتقل بين الدول المتجاورة دون حاجة إلى تأشيرة عبور، وهذا ما ينذر بخطر مؤكد، وخاصة إذا ما كان التلوث تلوثا إشعاعيًا، والشواهد على ذلك كثيرة مثل كارثة تشرنوبيل عام ١٩٨٦، وتأسيسًا على هذه الخاصية التي يتسم بها التلوث البيئي فلابد من إجراءات قضائية تستهدف المحكمة منها اتخاذ إجراء تحفظي لحماية مصالح الخصوم وحفظ أموالهم وذلك لدفع الخطر المحتمل الوقوع بالحق، حيث إن اتباع الإجراءات القضائية العادية قد يعرض الحق إلى التلف، فضلاً عن أن مرور الوقت قد يؤدي إلى صعوبة إثبات الوقائع نتيجة تغيير معالمها؛ لذا فإن للإجراءات الوقائية دورا هاما جدا في قضايا التلوث البيئي، ومن بين تلك الإجراءات الدعوى المستعجلة وذلك لإثبات حالة التلوث قبل ضياع معالمها وتغير حالتها أو تفاقمها.

كما تجدر الإشارة إلى أن قضية تلوث البيئة تعد واحدة من أهم القضايا المؤثرة في التنمية الاقتصادية، فلا يمكن إن يحدث نمو وتقدم اقتصادي متواصل ما لم يكن هنالك تحسين بنوعية البيئة والحفاظ على مواردها، وقد أدرك المعنيون بقضايا البيئة ذلك، ولهذا تعالت الأصوات في المجتمع الدولي من أجل تكريس الجهود الدولية والإقليمية للحد من مشكلة التلوث،

وسائل حماية البيئة في ضوء قانون المرافعات

دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة

المستخلص:

انشغل الفكر العالميُ – منذ سنواتٍ خلت – بضرورةِ الحفاظِ على البيئةِ من التلوثِ واستنزاف مواردها، ولاشك أنَّ البيئة – بوصفها تراثًا هامًا للإنسانية – تستحق كل اهتمام، ولاسيما بعدما أثبتت الدراسات العلمية أن الإنسان يواجهُ اليومَ مشاكلَ متعددة تهدد حياته، إلا أن أخطر وأشد هذه المشكلات تتمثل في مشكلة التلوث البيئي. من ناحية ثانية تتسم مشكلة الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة بكونها من المشكلات المعقدة والدقيقة التي تثير عدة صعوبات عند رفع الدعوى القضائية.

ومن هنا فقد آثرت أن أتناول هذا الموضوع بجوانبه المختلفة بدءًا من الرقابة البيئية، ومرورًا بنظر الدعوى أمام المحكمة المختصة، ووصولاً بصدور الحكم فيه، وتنفيذه، وذلك على ضوء التشريعات المتعلقة بحماية البيئة، وذلك بغية تسليط الضوء على بعض المشكلات الإجرائية التي تثيرها الدعوى البيئية، وذلك رغبة منا في أن يسهم بحثنا في تحديد السبل القانونية التي تسهم في حل المشكلات التي تظهر عند رفع الدعوى البيئية، بحيث تتلاءم هذه الوسائل مع المشكلات البيئية ذات الطبيعة الخاصة، ولا تتعارض مع مبادئ العدالة.

د/ ـــــ ٢٠٢٠

Abstract

The world's thought has been preoccupied – since many years – with the need to preserve the environment from pollution and the depletion of resources. There is no doubt that the environment - as an important heritage of humanity - deserves all the attention, especially after the scientific studies have shown that man today is facing multiple problems threatening his life. However, the most dangerous of these problems is that of environmental pollution. It is one of the urgent issues in man's daily life, especially after the scientists alarm to alert the international community to the need to intensify efforts to curb the deterioration of ecosystems and waste of natural resources by their overuse.

Depending on this feature of environmental pollution, there should be some judicial procedures aiming at imposing conservatory actions to protect the interests of litigants and save their money to keep the potential danger off the right. This is because adopting the regular judicial proceedings may harm the right. In addition, the elapse of time may hinder establishing the facts as a result of their features change. Therefore, preventive measures have a very important role in the environmental pollution cases. Some of these procedures is the urgent case as the contamination of an environmental element leads consequently to the contamination of the other elements due to the fact that the environment with all its various elements form a sort of ecological balance.

Despite the great importance of the procedural aspects, the environmental legislations did not address the procedural aspect, as it did not indicate the methods of submitting the judicial papers or address the issue of courts competence to adjudicate the environmental pollution claims, and everything related to the implementation mechanism. Therefore, we will return to the measures of the laws relevant to the study subject.

Despite the great importance of the subject of the procedural protection for the environment, it was not addressed adequately by the men of law. In addition, there are few or almost rare researches that dealt with this aspect. In spite of the abundant rules, preventive and intrusive measures related to environmental protection, there is still some

sort of environmental degradation as confirmed by the national reports on the state of environment; which raises questions on the effectiveness and efficiency of preventive measures to protect the environment and prevent such deterioration.

Meanwhile, the problem of damages resulting from the environmental pollution is complex and crucial giving rise to several difficulties when claimed before court, especially when the defendant argues for sovereignty represented by some actions of the executive authority that can't be challenged in court (regular or administrative). In addition, the defendant may argue for prescription, or force majeure or administrative license. Moreover, proving the environmental damage by the reports of competent employees is a significant problem when considering these legal proceedings before law, especially when the offender confirms the violation while writing down the report of committing the illegal physical act, but at the same time denies knowing that the act was illegal according to the stipulations of law.

Therefore, the researcher aimed at addressing this subject with its various aspects starting from the environmental control, hearing the case before the competent court, and ending with the verdict and its implementation, in the light of legislations on the protection of environment. This is to shed light on some procedural problems raised by the environmental lawsuit. The research aims at contributing to determining the legal avenues that contribute to solve the problems resulting from the environmental suit as well. It aims also harmonizing these methods to cope with the special nature of environmental problems and not to be inconsistent with the principles of justice.